ملخص الرسالة

تهتم هذه الدراسة بالرسائل الجامعية في الآثار المصرية القديمة ضمن حلقات التعرف على خصائص الرسائل الجامعية في كافة المجالات، لمساعدة الباحثين في اختيار الموضوعات القابلة للدراسة، وتجنب تكرار الموضوعات التي عولجت من قبل.

واستهدفت الدراسة التعرف على جهود الضبط الببليوجرافي للرسائل الجامعية في مجال الآثار المصرية، والعدد الإجمالي للرسائل التي أجيزت في مجال الآثار المصرية القديمة منذ أول رسالة أجيزت وحتى نهاية 2010 ، ودراسة الاتجاهات العددية والموضوعية والجغرافية والزمنية واللغوية للرسائل الجامعية في مجال الآثار المصرية، و التعرف على معدلات نشر الرسائل الجامعية في مجال الآثار المصرية، والمتغيرات التي تؤثر على عملية النشر، وأشكال نشر نتائج الرسائل الجامعية في مجال الآثار المصرية، وأخيراً التعرف على معوقات نشر نتائج الرسائل الجامعية في مجال الآثار المصرية، ومدى استثمار المجتمع لتلك النتائج والخروج بها إلى حيز التنفيذ.

وقد أكدت الدراسة تشتت موضوع الآثار المصرية القديمة وعدم اقتصارها على أقسام أو شعب الآثار بالجامعات المصرية، حيث تم تجميع رسائل من كليات التربية الفنية، والنوعية، والرياضية، والفنون الجميلة، والفنون التطبيقية، فضلاً عن كليات السياحة والفنادق، بخلاف ما أجيز عن جامعات أجنبية، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى صعوبة تقديم أداة تحصر الرسائل الجامعية في مجال الدراسة سواء على المستوى الموضوعى أو الوطني، وحتى الأداة التي توفرت على إصدارها جمعية الآثاريين العرب في عام 2006 اقتصرت في تغطيتها على أقسام وشعب الآثار المصرية فقط، ولم تتطرق للرسائل المجازة عن جهات أخرى.

من أجل ذلك قام الباحث بحصر جميع رسائل الماجستير والدكتوراه التي أجيزت في مصر في مجال الآثار المصرية القديمة حتى نهاية عام 2010 من خلال أدوات الضبط الببليوجرافي الممثلة في السجلات، ومستخلصات الرسائل الجامعية، والفهارس المطبوعة والإلكترونية بالمكتبات أو على الإنترنت، مع مراعاة استكمال البيانات الناقصة من الرسائل ذاتها، بالإضافة إلى الرسائل المجازة عن جامعات أجنبية وقام بإعدادها باحثين مصريين أو أجانب، وتقتنيها المكتبات الجامعية المصرية أو أن بياناتها متاحة بالببليوجرافيات العالمية، وقام بتوزيع استبيان على عينة من الباحثين في مجال الآثار المصرية القديمة للتعرف على قضايا النشر المتعلقة بالمجال، وأوجه الإفادة من الرسائل المجازة

وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أبرزها:

1- جهود الضبط الببليوجرافي التقليدية للرسائل الجامعية في مجال الآثار غير كافية، وتتطلب الرجوع إلى عدد كبير من المجلدات للتعرف على الرسائل المجازة أو تلك التي ما زالت تحت الإعداد، في حين أن قاعدة البيانات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات تقوم بوصف كافة مقتنيات المكتبات الجامعية المشتركة في

النظام، ومنها الرسائل الجامعية، إلا أن بياناتها تفتقر إلى الضبط الاستنادي للأسماء، والهيئات، والموضوعات، فضلاً عن كثرة الأخطاء الطباعية.

2- تجميع 1302 رسالة جامعية في مجال الآثار المصرية أجيزت عن الجامعات المصرية، وبعض الجامعات الأجنبية، بالإضافة إلى 130 رسالة أجيزت بعد عام 2010، استبعدت من الدراسة التحليلية، وتمت إضافتها في ملحق مستقل.

3- إعداد فهرس بمقتنيات قاعة الرسائل بمكتبة كلية الآثار بجامعة القاهرة حتى نهاية 2010.

4- إتاحة قاعدة بيانات الرسائل التي تم تجميعها على الإنترنت على سبيل التجربة، من خلال أحد برامج المكتبات (Book Collectorz) وتشمل كافة البيانات الببليوجرافية بالإضافة إلى صورة من صفحة العنوان - إن وجدت - ومستوى الرسالة سواء ماجستير أو دكتوراه، وموضوع الرسالة سواء ديانة، أو حضارة، أو لغة، ...الخ، ويمكن التنسيق مع الجهات الأكاديمية في مجال الآثار المصرية لتنمية وصقل هذه التجربة.

5- تصدر قسم الآثار المصرية بكلية الآثار، جامعة القاهرة الجهات المانحة لدرجتي الماجستير والدكتوراه في مجال الآثار المصرية حتى نهاية 2010 برصيد 266 رسالة، بنسبة 20.43%، يليه قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية بآداب الإسكندرية برصيد 94 رسالة، بنسبة 7.22%، ثم قسم الإرشاد السياحي بكلية السياحة والفنادق بجامعة حلوان برصيد 80 رسالة، بنسبة 6.14% من إجمالي عدد الرسائل.

6- تصدرت اللغة العربية قائمة اللغات التي أجيزت بها الرسائل حيث وصل عدد الرسائل المجازة باللغة العربية 813 رسالة، بنسبة 62.44%، من إجمالي عدد الرسائل، يليها الإنجليزية 413 رسالة، بنسبة 31.72، فالألمانية 35 رسالة بنسبة 2.69%.

7- تصدر عبدالحليم نورالدين قائمة المشرفين على الرسائل حيث أشرف سواء بمفرده (43 رسالة)، أو بالاشتراك مع آخرين على ما يقرب من ربع الرسائل الجامعية المجازة بمصر برصيد 225 رسالة بنسبة 23.46% من مجموع الرسائل المجازة في مصر، و 17.28% من إجمالي عدد الرسائل، يليه محمد إبراهيم بكر برصيد 55 رسالة ثم أحمد عبدالقادر الصاوي برصيد 50 رسالة.

8- تنوعت موضوعات الرسائل العلمية المجازة في مجال الآثار المصرية تحت 11 موضوعاً رئيسياً تفرعت منها الرسائل الجامعية على رأسها الحضارة ثم الديانة ثم الفن، بالإضافة إلى بعض الموضوعات ذات العلاقة بمجال الآثار المصرية ولكنها تدخل تحت موضوعات أخرى مثل الطب والهندسة وغيرها فتم تبويبها ضمن قطاع الرسائل ذات الصلة بمجال الآثار المصرية.

9- نسبة الرسائل التي نشرت في أشكال مختلفة ما بين كتاب، أو مقال، أو بحث في مؤتمر وصلت إلى 18 رسالة بنسبة 27.27% ، والتي لم تنشر وصلت إلى 48 رسالة بنسبة 72.73%.

10- جاء في المرتبة الأولي من بين دوافع نشر الرسائل "إعلام مجتمع الباحثين في نفس المجال بالنتائج التي تم التوصل إليها" بنسبة 33.3%، يليه الدافع الخاص "بإثبات الباحث لشخصيته كباحث علمي في المجال"، بنسبة 30%. وفي المرتبة الثالثة جاء دافع "تسجيل الأسبقية في الكشف عن النتائج التي تم التوصل إليها" بنسبة 20% من إجمالى أعداد أفراد العينة.

11- كان من معوقات نشر الرسائل العلمية عدم القدرة علي تحمل تكاليف الطبع والنشر حيث جاءت في المرتبة الأولى كمُعوق أول وأساسي وبلغت نسبته 37.94% من إجمالي أراء أفراد العينة، أما المعوق الثاني فهو عدم احتساب المقالات المقتبسة من الرسالة في الترقية، وبلغت نسبته 20.69%.

12- ومن حيث أشكال نشر الرسائل جاء النشر في شكل كتاب في المرتبة الأولى بنسبة 33.33%، وجاء في المرتبة الثانية البحوث التى تنشر في شكل مقالة واحدة أو أكثر من مقالة بنسبة 16.67%.

13- أن الرسائل الجامعية التي طبقت نتائجها بلغت نسبتها 7.85%، والتي لم تطبق نتائجها 28.79%، والتي لم يتبين تطبيقها من عدمه 63.64%. وأن عدد الرسائل العلمية التي تم تطبيق نتائجها والإفادة منها بالنسبة للباحثين المنتمين إلي إحدي الجمعيات العلمية المهنية العاملة في المجال قد بلغ رسالتين فقط بنسبة 40%، في حين أن الذين طبقت نتائجهم العلمية ولا ينتمون إلي جمعيات مهنية بلغ ثلاثة باحثين بنسبة 60% من إجمالي عدد أفراد العينة.

وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات، منها:

1- ضرورة التنسيق والتعاون بين جميع الأقسام التي تهتم بدراسة الآثار المصرية سواء على مستوى الجامعات المصرية أو غير المصرية لضمان عدم تكرار موضوعات البحث.
2- إيداع نسخة من الرسالة بمكتبة كلية الآثار بجامعة القاهرة باعتبارها تضم أكبر عدد من الرسائل الجامعية في مجال الآثار المصرية بنسبة تزيد عن 28% من إجمالي الرسائل التي تم تجميعها.
3- دراسة مدى إمكانية قيام المكتبة القومية لمصر (دار الكتب المصرية) بالضبط الببليوجرافي للرسائل الجامعية باعتباره يدخل ضمن التراث القومي الذي تحرص على تجميعه على مستوى الدولة.
4- أن تتم فهرسة الرسالة بقاعدة بيانات المجلس الأعلى للجامعات من خلال مكتبة الكلية التي أجيزت بها الرسالة، وفي حالة وجود نسخة بأي مكتبة أخرى، يكتفى بإضافة اسم المكتبة ورقم الطلب بها دون الحاجة لتكرار فهرسة الرسالة الواحدة أكثر من مرة.
5- يوصي الباحث المجلس الأعلى الجامعات باستصدار تشريع يقضي بكتابة إقرار من جانب صاحب الرسالة بالتنازل عن حقوقه الأدبية للمجلس الأعلى للجامعات مقابل الاستفادة من مجانية التعليم، حتى تتمكن الجامعة من إتاحتها للبيع إلكترونياً عبر النت بعد الحصول على موافقة الباحثين.
6- دراسة إمكانية إضافة البحث باسم الجامعة، الكلية، القسم، بموقع المجلس الأعلى للجامعات لإمكانية البحث عن كافة الرسائل التي تم إصدارها عن جامعة أو كلية أو قسم بعينه.

*****